

من الثورات الناعمة إلى الدول الفاشلة

أحلام علي حرب وكوابيس تشومسكي

عمار بنحمودة
باحث تونسي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

ملخص الدراسة:

تطرح التحوّلات الكبرى التي تشهدها المنطقة العربيّة تحت مسمّيات الثورات أو الانتفاضات الشعبيّة قضايا متشعبة تتّصل بدورها بحياة الشعوب ومدى فاعليتها في تغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها تمثّل أمل تحوّل جذري يحمل بوادر أحلام في الخلاص من المحن التي أعاققت قيام أنظمة ديمقراطية تضمن الحقّ في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعيّة، وقد جسّدها علي حرب في مشروع فكريّ بشّر فيه بثورات القوّة الناعمة وبيّن فضلها وأفاقها.

ولكن هاجس الفشل وعوائق التحوّلات الديمقراطية تظلّ كابوساً يراود الحالمين بقيام نظام ديمقراطي يفي بوعوده، ويحقق إنسانيّة الإنسان وشروط الحرية والعدالة والكرامة، ممّا يفرض علينا دراسة أهم ما يعيق مسيرة تلك التحوّلات وتشخيص عللها اعتماداً على مقاربة تشومسكي (Noam Chomsky) للدول الفاشلة. ولذلك فقد أسسنا هذا البحث على محورين أساسيين: الأوّل منطلقه أحلام علي حرب وآماله في أن تقي الثورات الناعمة بوعودها، وأهمّ الدعائم التي أسّس عليها رؤيته، والثاني تثيره كوابيس تشومسكي التي صيغت في قالب أسئلة نقدية موجهة إلى الدول الفاشلة من أجل كشف آليات فشلها ومظاهر تنكّرها لقيم الإنسانيّة التي قامت من أجلها. ولم تكن آراء علي حرب وتشومسكي سوى منطلقات نظرية نقارب بها الواقع العربي اختياراً لها وتجريباً لمفاهيمها في الواقع العربي بعد ما سمّي بثورات الربيع العربي.

د- مصير الثورات المجهول:

لقد حاول علي حرب التنظير لثورات الربيع العربي ورصد أسسها بالتأكيد على أنها اقتلاع لهوية الإنسان العربي واستعادة للقيمة والمعنى، ولكنه لا يخفي هواجسه وخوفه من فلول الأنظمة السابقة ومنازع الانفراد والاستثناء والاستبداد، ولذلك فالحلّ يكمن في النظام الديمقراطي الرقيبي والمجتمع المدني الحسيب الذي يحقق "التحرر من دكتاتورية الشعارات والمقولات، كما هي تحرر من مقولات من عبادة الأشخاص والأبطال".²² فآزمة الدكتاتورية تكمن في أنها لا تتجسد في أشخاص حكموا الشعوب بالحديد والنار، وإنما في بنية نفسية راسخة في اللاوعي العربي.

لقد ناقش علي حرب الإشكاليات التي طرحتها الثورات العربية، مثل إشكالية السلطة، ولعل أكبر هاجس يورق الكاتب هو استعادة الثائرين عند استلامهم للسلطة الطبائع الاستبدادية والمنازع الفاشية، فيتحوّل "المضطهد إلى قاهر والضحية إلى جلد وداعية الحرية إلى طاغية".²³ ولا لقاح لهذا الداء إلاّ بأعمال المراقبة والمحاسبة والمراجعة. وقد أدت هواجس الدكتاتورية الثورية إلى تفحص الواقع العربي بحثاً في كل ما قد يوّد استبداداً جديداً كالنرجسية والوحدانية والسرقة وسقوط الأئمة عن مثقفي السلطة وصوت الزعيم الواحد الذي لا شريك له، وتتجلى ملامح المجتمع الجديد مجتمع الشبكة مُحطّماً أصنام العبودية والعدوانية ومحوّلاً الصراع القديم بين أنظمة الموالات وأنظمة التمتع إلى صراع جديد بين الشعوب وأنظمتها التي حكمتها بالاستبداد، لتنتج قنوات التواصل بين الداخل والخارج وتنهيار آخر جدران العزل الثقافي والكهوف المعرفية المقدسة، وهي ثورات تعيد خلط الأوراق الدولية رسماً لعلاقات جديدة وكسراً لعلاقات قديمة. وتحتاج السفينة الثورية إلى تحطيم جليد الدكتاتورية وتحويل الفعل الديمقراطي إلى سلوك "يومي ميداني، قطاعي وميديائي".²⁴ تتداخل فيه الآليات المعرفية والسياسية للقضاء على رواسب الاستبداد وجذوره.

وعلى عادة المحققين الذين يهبّون إلى مواقع تحطم الطائرات، كما سلف القول، يسعى علي حرب إلى فتح الصندوق الأسود للأنظمة المحطّمة، ليرصد أسباب التحطم وينبّه إلى مواطن الخلل، وهي آلية لسانية ذات منزع فلسفي تفكّك المفاهيم المسؤولة عن إنتاج الاستبداد لتتماهى في منهجها مع كتابه "الإنسان الأدنى" وتعزّي الأثواب المقدسة فتفضح الوجه البشع للشعارات الزائفة والعناوين المضلّلة، ولكن ككّل تحقيق ليس الهدف ما تحطّم، وإنما ما بقي من أنظمة تسعى إلى تجاوز الفشل السابق من خلال انبثاق ديناميكية وجودية

²²- المرجع نفسه، ص 124

²³- المرجع نفسه، ص 133

²⁴- علي حرب، ثورات القوة الناعمة، ص 155

2- الدول الفاشلة:

لقد اختصّ "شومسكي" في تسميات كثيرة أطلقها في إطار مشروعه النقدي للإمبريالية وهجومه على الظلم الاقتصادي العالمي، كتسميته الدول المارقة التي يعتبرها مارقة عن القطيع الأممي المنضبط لأحكام العم سام، أو ما يطلق عليه صفّ الدول المنضبطة للقانون و"هناك استخدامان لمصطلح الدول المارقة مثله مثل مصطلحات أخرى كثيرة من مصطلحات الخطاب السياسي: الأول دعائي، يطبق على أعداء مصنفين، والثاني موضوعي يطبق على دول لا تعدّ نفسها مقبّدة بالأعراف الدوليّة. بيد أنّ المنطق يوحي بأنّ الدول الأكثر قوّة يجب أن تصنّف في الصنف الأخير، إلا إذا كان هذا ممنوعاً على المستوى الداخلي، وهذا توقّع يؤكدّه التاريخ.²⁸ وفي كتابه "الدول الفاشلة" حاول تشخيص أزمة الديمقراطية اعتماداً على ثنائيات لعلّ من أهمّها ثنائية المنشود والموجود، فعوض السعي إلى القضاء على الأزمات، باعتباره هدفاً من أهداف السياسة الخارجية تزيدها أمريكا حدّة، أو ثنائية الحكومة والشعب التي عبّر عنها "تشومسكي" بالفجوة الحادة بين الرأي العام والسياسة العامّة. وثنائية القيمة والممارسة التي تلخصها ثلاثية المساواة والحرية والديمقراطية من جهة، والممارسة وهي التخلّي عن تلك القيم من أجل مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

ويعرّف "شومسكي" الدولة الفاشلة اعتماداً على جملة من الخصائص، فهي التي تمثل مصدر خطر محتمل على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بحاجة إلى التدخّل من أجل إنقاذ شعبها من مخاطر داخلية جسيمة، وهي دول تفتقد القدرة أو الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه، والنزعة إلى اعتبار نفسها فوق القانون محلياً أم دولياً، فتطلق الدولة الفاشلة يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، وهي تعاني من عجز ديمقراطي، وإن امتلكت أشكالاً ديمقراطية، وخالصة لهذا الوضع يعتبر تشومسكي أن هذا المفهوم في جملته يثير الشعور بالإحباط لأنّه ملتبس وغير دقيق. ويبدو مفهوم الدولة الفاشلة، مثلما صرّح "تشومسكي"، غامضاً ومحيراً ومثيراً للأسئلة أكثر من تقديمه أجوبة حاسمة حول الفشل، ولذلك فإننا نحاول مساءلة تجارب دول الربيع العربي على ضوء تلك المواصفات، ومثلما كانت سماته في الكتاب الذي يحمل العنوان نفسه مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، فإن إمكانية استغلال المفهوم وتطبيقه على دول "الربيع العربي" تظلّ ممكنة، في ظلّ المبادئ التي وضعها "شومسكي".

²⁸ - نعم تشومسكي، الدول المارقة، ص 9

ألقيت الوعود قبل الانتخابات، ككل نظام ديمقراطي مخادع بالمفهوم الأخلاقي، بأرقام خيالية للحالمين بالشغل، ولكن الأشهر الأولى من الحكم الديمقراطي كانت تظهر بعين اليقين عجز القائمين بشؤون الدولة عن تحقيق تلك الوعود، وبدأت دائرة الشغل تضيق على دائرة المنتنين إلى الحزب الحاكم، أعداء السلطة بالأمس، تحت مسوغات التعويض، وصارت المجموعة الوطنية تدفع ضريبة الاستبداد وتعوض من مالها لمن اضطهدوا، ولكن الحكام تجاهلوا في غمرة النشوة بغنيمة الحكم المضطهدين خارج الصفوف السياسية من العاطلين والكادحين والفقراء والمساكين.

وبدأت آفاق الخلاص من المحن الكثيرة تتلاشى أمام حقيقة الأوضاع الاقتصادية وشح المساعدات الدولية، وصارت الطبقة العمالية تعيش خوفاً من فقدان وظائفها أو انقطاع مرتباتها، وارتفعت الأسعار بشكل جنوني، تدهورت معه المقدرة الشرائية وتعاليت به أصوات المطالب النقابية، وصار صوت المطالبين بالزيادة في الأجور يعلو أصوات المطالبين بالشغل من العاطلين، وراحت أخبار القروض تملأ نشرات الأنباء الرئيسية حتى صار كل تصور للحلول يمرّ عبر بوابة القروض والمساعدات الدولية، ولا وجود لحلول داخلية تحركها سواعد وطنية. وقد تنذرّع الدول الفاشلة بكونها ورثت من الأنظمة الدكتاتورية وضعاً متردياً ولكن التحولات الاقتصادية التي كان يبشّر بها القائمون على رؤوس الحكومات الديمقراطية كانت أبعد ما تكون عن تصور حلول ثورية في الاقتصاد وإدارة شؤون المجتمع والتعليم والثقافة التي شهدت أهلك أيامها، وقد صار وجودها محلّ سؤال بدل أن يكون محلّ تصورات ثورية للنهوض بها. ولئن كان من غير المنطقي مطالبة تلك الحكومات بتحقيق نجاحات اقتصادية واجتماعية وثقافية باهرة في وضع انتقالي وظرف زمني وجيز، إلا أن القدرة على استثمار النفس الثوري كان ضعيفاً حدّ الشعور بالإحباط والتشكيك في الثورة وجدواها والحنين إلى أيام الأنظمة السابقة.

وتتدخل في نشر ذلك الشعور تلك الأحزاب التي تولّت الحكم بعد ما سمّي بالثورة، ولم تكن كلّ المبررات لتشفع مسار الفشل الذريع الذي بلغته الدولة؛ فهي قد عجزت عن التخطيط لمسارات الثورة، واستطاعت أن تحوّل الشعارات الثورية التي كانت تجمع المحتجين تحت راية واحدة إلى شعارات يغني فيها كل حزب على ليله ويمنع خصومه من الغناء، وتحوّلت النقاشات السياسية إلى مصدر إزعاج منقطع النظير للمتابع للشأن السياسي نظراً إلى الهوة الكبيرة بين الخطاب السياسي والواقع الاقتصادي. خصام في الليل وغلاء في الصباح والنتيجة عزوف عن الشأن السياسي تجسّد في غياب الثقة وفقدان المصداقية، وتراءى المستقبل قاتمًا وغامضًا ومخيفاً بعد أن كان في أول الانتفاضات العربية مليئاً بأمل الحرية والانتعاق. لقد ضاع مفهوم الانتماء إلى وطن واحد ليصير الانتماء الحزبي أو القبلي صورة جديدة من الوعي السائد. واندلعت الصراعات تتخذ لها ذرائع مختلفة لتزيد من الشقاكات الداخلية بدل أن تزيدها الشعارات الثورية وحدة وتماسكاً، واندلع العنف نتيجة حتمية

من الإجراءات التي تستهدف القضاء على الفئات المتوسطة وتعميق معاناة الفئات المهمشة والفقيرة، ولعلّ أبرز ملامح هذا التهميش يتمثل في الحملة المسعورة التي قادها الحزب الحاكم في تونس ضدّ الاتحاد العام التونسي للشغل. لقد صارت هذه المنظمة العمالية العريقة المتهم الأبرز في إيقاف عجلة التقدّم ونشر حمى الإضرابات وتعطيل دواليب الدولة، حتّى صارت تُلعن على المنابر السياسيّة والدينيّة وانتهت الحملة الشعواء التي شنت على المنظمة ومناضليها بالهجوم على مقرّه وتعنيف القائمين بشؤونه، ذروة لنقمة أباها الحكام وحلفاؤهم على هذه المنظمة التي كانت تحتضنهم زمن محنهم، وساهمت في تغيير أنظمة الحكم السابقة لتفتح لهم باب المشاركة السياسيّة.

قد ترينا تلك ظواهر الوجه الأخلاقي السيئ للسلطة الذين يتنكرون لماضيهم، وتأخذهم نشوة السلطة نحو نسيان رفاق الأمس القريب، بيد أنّ تلك المسألة ليست حاسمة بالنسبة إلى الشعب، بل إنّ الوجه الأقباح في هذه المعادلة كونها كانت تستهدف منظمة العمّال التي تجسّد حلمهم الدائم بتحقيق الكرامة في الشغل، وهي تختزل حلم الطبقات المتوسطة بالحفاظ على حدّ أدنى من حقوقها العمالية عملاً بتقاليد النقابات في كلّ أرجاء الكون، ووعياً بأن الضامن الوحيد لتلك التوازنات يظلّ بالعمل النقابي أمام تزايد الجشع الرأسمالي، وغلاء الأسعار الذي فاق زيادة الأجور، وتدهور القدرة الشرائيّة وتردّي ظروف العمل.

إنّ صراع الحكام ضدّ المنظمات العمالية هو في الحقيقة صراع خفي بين قوتين عبّر عنهما تشومسكي في أكثر من موضع، ويبيّن وجه الخلاف العميق بينهما إظهاراً لروح الأزمة وفشل الدولة، فأما الطرف الأول فهم القائمون على شؤون الحكم ويصطفّ خلفهم أصحاب رؤوس الأموال في الداخل وأصحاب المصالح الخارجيّة من حماة الديمقراطية الرسميّة داخل الحظيرة الأمريكيّة وبيت الطاعة الدولي، واسترضاء هذه الأطراف ضماناً لشرعيّة القائمين على الحكم أمر لا مفرّ منه، فلا يمكن بأيّ حال من الأحوال استصدار قوانين مغضوب عليها، تحت راية دفع الاستثمار وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال، وأما الطرف الثاني فالفئات العماليّة ذات الدخل المحدود وجموع الجماهير الكادحة، ولكن لا توجد بالمقابل حزمة من الإجراءات العاجلة التي تهدف إلى التفكير في التغطية الصحيّة لشرائح واسعة من الفئات الفقيرة والعاطلين عن العمل الذين لا يملكون بطاقات علاج في المستشفيات ولا مالاً للقطاع الصحي الخاص. ولم تعرف برامج واضحة للقضاء على الفقر والتهميش في مناطق كثيرة كأحزمة المدن الكبرى والمناطق الداخليّة، وكانت الذريعة دوماً توقّف عجلة التنمية وخواء الميزانيات.

لقد صدّق كثير من التونسيين وعود بعض المرشحين عبر شاشته التلفزيونيّة الخاصّة أنه سيوفّر للجميع علاجاً ونقلًا مجانيين، وهو يخاطبهم بأسماء ألفوها، وحصد بتلك الوعود أصواتاً لا يستهان بها، وسخر

لقد صار الحديث عن "ثورة سورية" أمرًا يجرح المحلّلين، في ظلّ صراع إقليميّ واسع، وتغطية إعلاميّة مشبوهة لا همّ لها من الثورة سوى الإطاحة بالنظام السياسيّ القائم، وإنّ اختزال الثورة في هذا الهدف دون النظر إلى الواقع الإقليميّ وصراع المصالح وتجارب الدول المجاورة من شأنه أن يجعل مسار الثورة مسار دمار شامل وفوضى لا تبدو آفاق التعافي منها بقريبة، ومجالاً لتفريخ الإرهاب وترويجه في سائر الدول العربيّة والإسلاميّة. إن هذه الثورة غريبة تطرد السكان الأصليين وتصيّر المستوطنين الجدد القادمين لنصرة الإسلام أصحاب الأرض والثروات، وهل يفعل الاستعمار أكثر مما فعلته تلك الجماعات بالسكان الأصليين؟

صار الملف الأمني، على المستوى الوطن، هاجس القنوات الوطنية وانخرطت في حرب الإرهاب وإلقاء الرعب في قلوب الناس فتراجعت مطالبهم من الشغل إلى الحقّ في الحياة والنجاة من الإرهاب. إن كابوس الجماعات التكفيرية التي تذبح الناس كالخراف صار ينغصّ على الحالمين بالشغل أو بتحسين وضعهم الاجتماعيّ، فسقط سقف المطالب من الشغل إلى الحياة، وصار كلّ مواطن مكلفًا بحراسة الوطن من جموع الإرهابيين الحاقدين. تلك أحكام الديمقراطية التي يبدو أنها انفلتت عن حدودها لتسمح بالحرية لأعدائها.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

الهاتف : +212 5 37 73 04 50

الفاكس : +212 5 37 73 04 08

info@mominoun.com

www.mominoun.com